

علم أصول الفقه

أصالة الاحتياط ٢٢-٨-١٤٠١ ٢٤

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

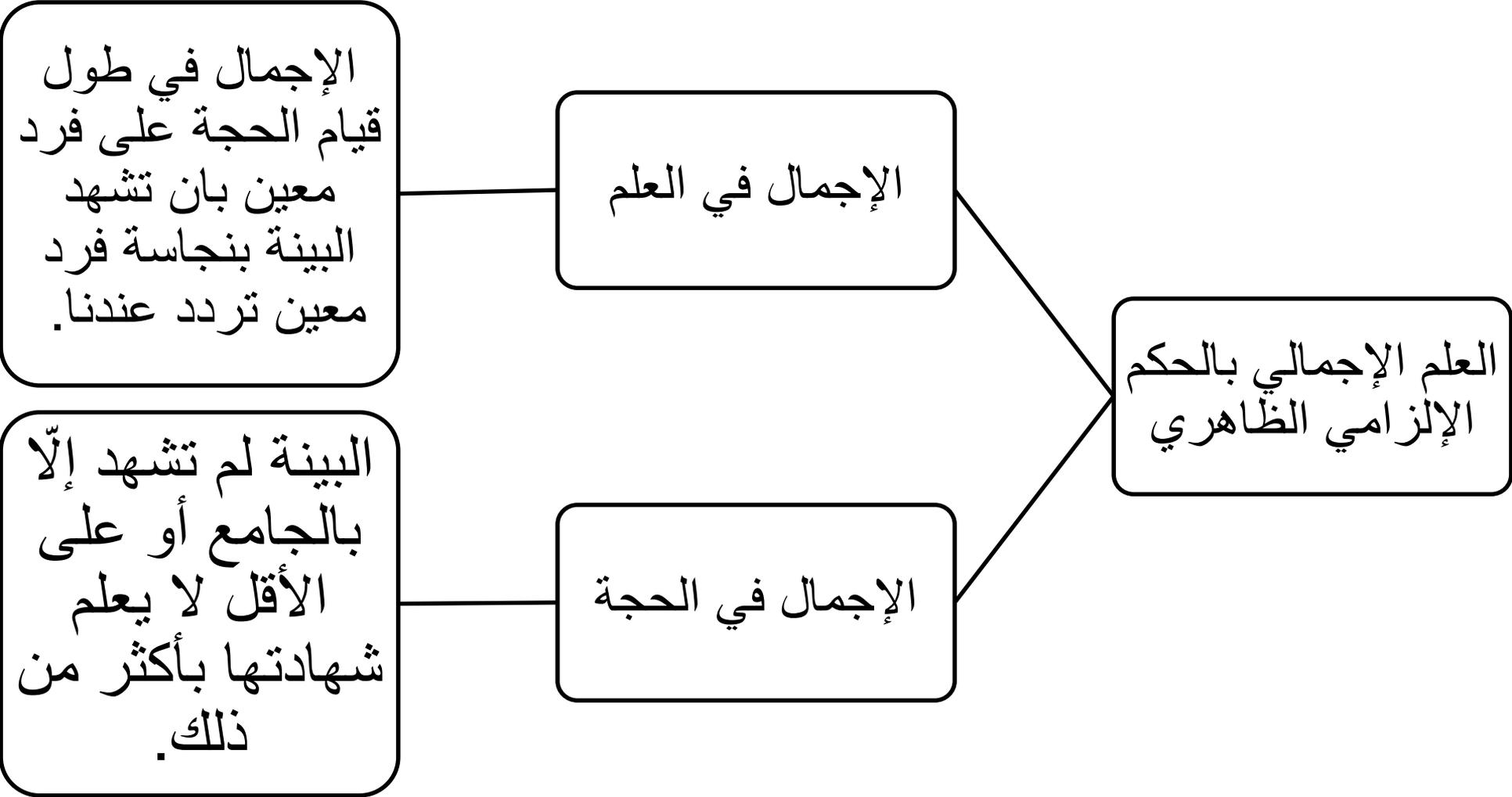
العلم الإجمالي بالحكم الإلزامي الظاهري

الإجمال في العلم

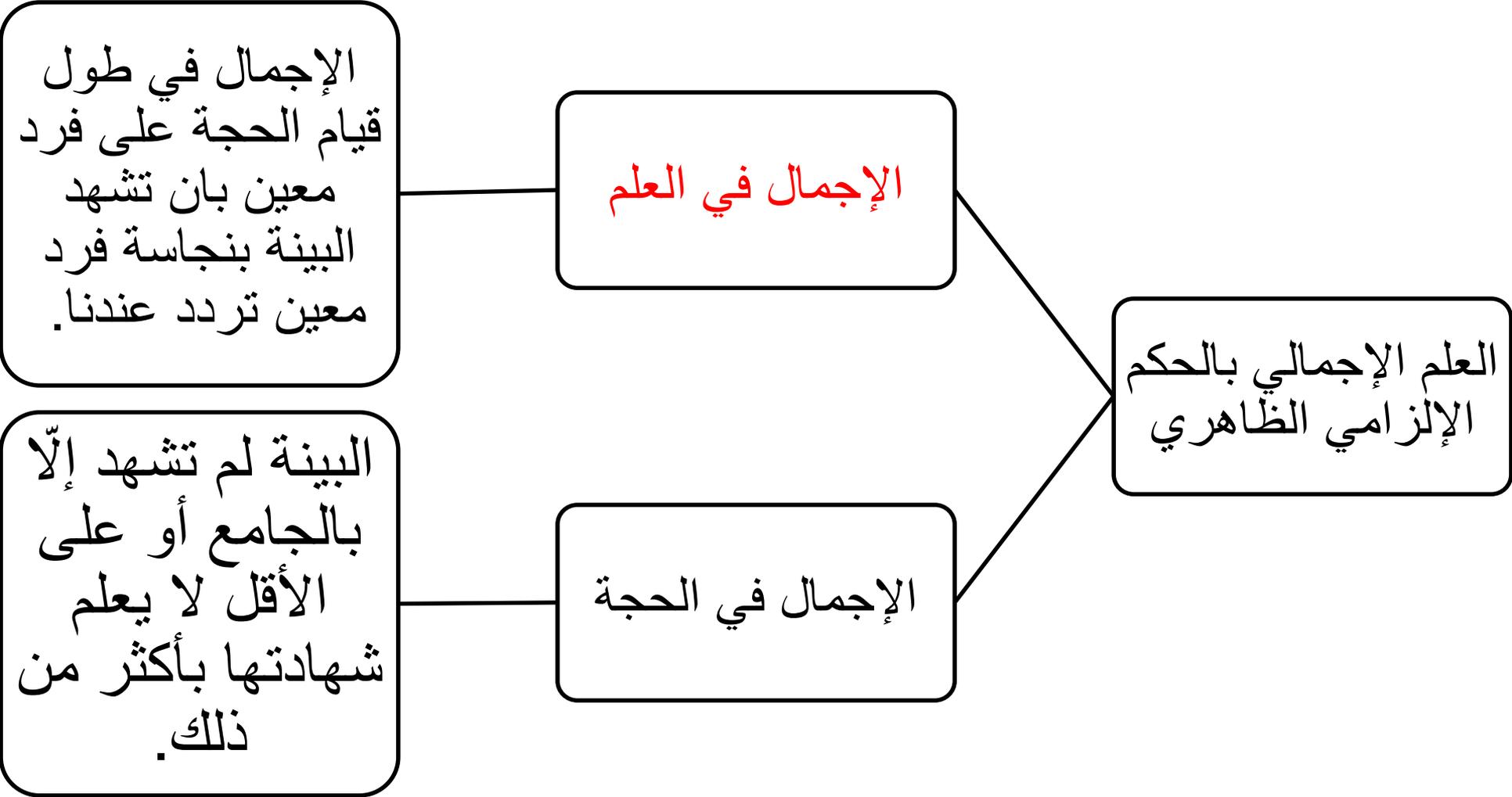
الإجمال في الحجة

العلم الإجمالي بالحكم
الإلزامي الظاهري

العلم الإجمالي بالحكم الإلزامي الظاهري



العلم الإجمالي بالحكم الإلزامي الظاهري



العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

• اما القسم الأول - فلا ينبغي الإشكال فى انه على حد العلم الإجمالى بالحكم الواقعى من حيث حرمة المخالفة القطعية و وجوب الموافقة - و ان اختلف عنه فى درجة التجرى و العصيان عند المخالفة على ما تقدمت الإشارة إليه -.

• و قد يقال بفوارق بينه و بين العلم الإجمالى بالحكم الواقعى بحسب الدقة **و ان كان لا يترتب عليها جميعا ثمرة عملية،** و بهذا الصدد يمكن ان نذكر ثلاثة فروق:

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

• العلم الإجماليّ في طول قيام الحجّة

• أمّا الكلام في القسم الأوّل و هو ما لو قامت البيّنة على نجاسة فرد معين و تردد عندنا بين فردين - فلا إشكال في أن هذا كالعلم الوجدانيّ بالحكم الواقعيّ، و ينجز و جوب الموافقة القطعيّة، فضلا عن حرمة المخالفة القطعيّة، إلّا أن هناك فوارق فنية بين هذا العلم الإجماليّ و العلم الإجماليّ الوجدانيّ بالحكم الواقعيّ، **قد تؤدي أحيانا إلى ثمرة عملية**، فلا بد من التدقيق في إبراز تلك الفوارق، حتى يرى أنه على أيّ منهما تترتب ثمرة عملية فنقول:

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

• **الفرق الأول-** ان الأصول الترخيضية فى أطراف العلم الإجمالى بالحكم الواقعى تكون متعارضة بعد تمامية موضوعها فى نفسها بخلاف الأصول الترخيضية فى أطراف العلم الإجمالى بالحكم الظاهرى لأنها بحسب الفرض مقيدة- بحكم تقدم دليل الأمانة و الحكم الظاهرى الإلزامى عليها- بغير مورد قيام الأمانة الإلزامية و حيث يعلم قيامها إجمالاً فيكون الشك فى تحقق موضوع أصالة الطهارة مثلاً فى كل طرف و يكون بابه باب اشتباه الحجة باللاحجة

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

- **و هذا الفرق بحسب الحقيقة فرق نظرى لا عملى** لأنه يجرى استصحاب عدم قيام الأمانة فى هذا الطرف و عدم قيامها فى ذاك الطرف المنقح لموضوع أصالة الطهارة أو البراءة عن الواقع المشكوك فى كل طرف و حيث ان هذا التنقيح ظاهرى بمعنى ان أثر الطهارة أو البراءة يترتب على نفس هذا الأصل الموضوعى يقع التعارض فيه لأن نسبته إلى الحكم الظاهرى المعلوم بالإجمال نفس نسبة الأصول فى أطراف العلم الإجمالى بالحكم الواقعى من ارتكازية التناقض أو محذور قبح الترخيص فى العصيان [١].

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

• **و هذا الفارق الجوهرى** الذى بيناه بين علاقات الأصول بعضها مع بعض فى هذا العلم الإجماليّ، و علاقاتها فى العلم الإجماليّ الوجدانىّ بالحكم الواقعى **حتى الآن لم يؤدّ** إلى **ثمرة عمليّة**، لكنّ ينتهى إلى ثمرة عمليّة بلحاظ بعض ما يترتب عليه من الفوارق كما سوف يظهر - إن شاء الله -.

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

- و هذا لا يختلف فيه القول بالتنافى بين الأحكام الظاهرية بوجوداتها الواقعية كالأحكام الواقعية - كما هو الصحيح - أو القول المشهور بان التنافى بينهما انما هو فى مرحلة الوصول فقط لا واقعا، فانه بناء على الأخير و ان كان يمكن فى مورد الشك فى قيام الأمانة إجراء الأصل الترخيصى حقيقة بلا حاجة إلى الاستعانة بأصالة عدم قيامها إلا انه فى خصوص المقام حيث ان قيام الأمانة واصل و منجز بالعلم الإجمالى فيقع التنافى لا محالة فلا بد و ان يكون دليل الأصل المحكوم للأمانة مقيدا بعدمها فى المقام.

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

[١]- قد يتوهم انه يترتب على ذلك انه إذا لم يجر استصحاب عدم قيام الأمانة فى أحد الطرفين و لو من جهة ان ذلك الطرف منذ وجوده يحتتمل قيام الأمانة على نجاسته و قلنا بعدم جريان الاستصحاب فى الاعدام الأزلية يمكنه التمسك بالاستصحاب الموضوعى فى الطرف الآخر بلا معارض فى هذا الطرف لعدم جريان الاستصحاب الموضوعى فيه و عدم إمكان التمسك بدليل أصالة الطهارة لأنه من التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية، و هذا فرق عملى يختلف فيه العلم الإجمالى بالحكم الظاهرى عن العلم الإجمالى بالحكم الواقعى.

إلا ان التحقيق: ان هذا التوهم غير صحيح لأن دليل الأصل الترخيصى الأول أعنى أصالة الطهارة أو البراءة كما يجرى عن الحكم الواقعى المشكوك يجرى أيضا عن الحكم الظاهرى المشكوك نفسه و إن شئت عبرت بأنه يجرى عن الواقع الذى يشك فى اهتمام المولى به و عدمه و إطلاقه له فى هذه المرتبة يكون فعليا و لا يكون مقيدا بعدم قيام الأمانة على الواقع بل بعدم قيام الأمانة على الحكم الظاهرى و اهتمام المولى بالواقع و هو محرز وجدانا و هذا فى دليل البراءة و الاستصحاب واضح، و فى مثل دليل القاعدة أيضا يمكن دعوى إطلاقه اما بلحاظ النجاسة الواقعية فى مرتبة الشك فى وجود حكم ظاهرى منجز لها فان مناسيات الحكم و الموضوع تحكم بان التعبد بالطهارة و نفى النجاسة انما هو بلحاظ أثرها التكليفى الذى له مرتبتان فيكون له إطلاقان أو بلحاظ النجاسة الظاهرية لو استظهر اعتبارها من دليل حجية الأمانة الدالة على النجاسة. و بهذا يظهر عدم صحة هذا الفرق فنيا أيضا.

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

- الفارق الأوّل: و هو فارق جوهرى بين علاقات الأصول بعضها مع بعض فى هذا العلم الإجماليّ، و علاقات الأصول بعضها مع بعض فى العلم الإجماليّ الوجدانىّ بالحكم الواقعى، كما لو رأينا وقوع قطرة دم فى أحد الإناءين، و ذلك هو أن الأصول فى أطراف العلم الوجدانىّ بالحكم الواقعى، كان بابها باب تعارض الحجّة بالحجّة، لحجّة الأصل فى كل من الطرفين لو لا الأصل الآخر،

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

- و أمّا فيما نحن فيه، فهنا قسمان من الأصول، قسم يجري بلحاظ التأمين عن الواقع، كأصالة الطهارة و استصحابها، و التي هي مؤمنات في عرض المنجز، فهي تؤمن عن الواقع، و البينة تنجز الواقع، لكن البينة تقدم على الأصل على ما ثبت في الفقه، و هذه الأصول ليس بابها باب تعارض الحجّة بالحجّة، بل بابها باب اشتباه الحجّة باللاحجة، لأن أحد الأصلين معينا قد قامت في مورده البينة على النجاسة المفروض تقدمها عليه، فهو غير حجّة، و قد اشتبه بالآخر، و لا ندري ما هو، فقد علمنا بعدم حجية واحد منها معين عند الله مردد عندنا، و عندئذ نشك في كل واحد من الأصلين أنه هل هو حجّة أو لا،

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

- فيأتي دور إثبات حجّيته بالتمسكّ بالقسم الثاني من الأصول، و هي الأصول التي تكون في طول المنجز، و تؤمن عن ذلك المنجز، و الحكم الظاهري كاستصحاب عدم قيام البيّنة على النجاسة، و هذه الأصول تتعارض فيما بينها تعارض الحجّة بالحجّة، لأننا نعلم إجمالاً بقيام البيّنة في أحد الجانبين، و نسبة هذه الأصول إلى هذا العلم هي نسبة الأصول المؤمّنة عن الواقع إلى العلم الإجماليّ الوجدانيّ بالحكم الواقعيّ، و كما كنا نقول هناك: إنّ الأصول المرخصة مضادة بحسب الارتكاز العقلائيّ للغرض الإلزاميّ الواقعيّ المعلوم بالإجمال. كذلك نقول هنا: إنّ الأصول المرخصة مضادة بحسب الارتكاز العقلائيّ، لاهتمام الشارع المعلوم بالإجمال بغرضه الإلزاميّ عند التزاحم في عالم المحرّكية.

العلم الإجمالي في الأحكام الظاهرية

- هذا. و لا يفترق فيما ذكرناه من كون القسم الأول من الأصول بابها باب تعارض الحجّة باللاحيّة، لقيام البيّنة في مورد واحد منها معينا، و حجيتها فيه، بين ما يقول به الأصحاب من أن تنافي الأحكام الظاهرية العرضية يكون بوجودها الواصل، و ما هو المختار عندنا من أن تنافيا يكون بوجودها الواقعي. توضيح ذلك: أن الأحكام الظاهرية التي تكون في مرتبة واحدة، أي: ليس أحدها ناظرا إلى حال الآخر نفيا و إثباتا في حال الشك فيه، إنما تتنافى عند الأصحاب في صورة الوصول، فأصالة الطهارة مثلا مع حجية البيّنة على النجاسة إنما تتنافيان في فرض الوصول، إذ هي في فرض الوصول تؤثر في التنجيز و التعذير، و يستحيل اجتماع التنجيز و التعذير معا، و أما في أنفسهما فلا تنافي بينهما، إذ الأحكام الظاهرية ليست إلا مجرد إنشاءات مثلا، و عليه فلو شك بدويا في مورد تجرى فيه أصالة الطهارة في أنه هل قامت بيّنة فيه على النجاسة أو لا، فهذا الشك لا يمنع عن التمسك ابتداء بأصالة الطهارة، سواء فرض دليل حجية البيّنة مخصّصا أو حاكما أو واردا، لأن البيّنة لم تصل حتى يقع التنافي بين أصالة الطهارة و حجية البيّنة، و تقدم البيّنة عليها بالتخصيص أو الحكومة أو الورود، و لا معنى لتقدم إنشاء على إنشاء، فلا مانع من حجية أصالة الطهارة أصلا.

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

- و أمّا نحن فلما اخترنا أنّ الأحكام الظاهريّة ليست مجرد إنشاءات جوفاء، بل تشتمل على روح و حقيقة تكون عبارة عن شدة الاهتمام بالفرض الواقعي، و عدم الاهتمام به، قلنا عندئذ: إنّ التنافي بينهما ثابت بوجودها الواقعي، لتنافي الاهتمام مع عدم الاهتمام ذاتا، و عليه ففي هذا المثال إنّما نتمسك بأصالة الطهارة بعد رفع محذور احتمال وجود البيئة التي تقدم بحجبتها عليها، سواء كان بالورود أو بالحكومة أو بالتخصيص، باستصحاب عدم قيام البيئة، و لكن فيما نحن فيه، لا يفترق الحال بكون التنافي بين الأحكام الظاهريّة بوجودها الواقعي أو بوجودها الواصل، إذ المفروض أنّ البيئة واصلها إلينا و لو بالعلم الإجماليّ، و هذا المقدار من الوصول كاف في المقام، لأنّ المفروض أنّ البيئة تنجز، و لو علمت بنحو العلم الإجماليّ، فيقع التنافي بين التنجيز و التعدير.

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

- **الفرق الثانى -** فيما إذا كان أحد الإناءين مجرى لاستصحاب النجاسة فى نفسه، فانه إذا كان علمنا الإجمالى بالنجاسة الواقعية جرى استصحاب الطهارة أو قاعدتها فى الطرف الآخر لعدم المعارض، واما إذا قامت البيئة على نجاسة أحدهما فنحتاج إلى استصحاب عدم قيام البيئة فى ذلك الطرف لإجراء القاعدة أو استصحاب الطهارة

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

- و حينئذ إذا قلنا بان الأمانة لا تحكم على الأصل المسانخ لها فى المؤدى جرى الاستصحاب المذكور من دون معارض لأن الطرف الآخر يجرى فيه استصحاب النجاسة المنجز فلا يظهر فرق عملى

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

- و اما إن قلنا بان **الأمانة مقدمة على الأصل الممانخ لها فى المؤدى أيضا-** كما هو المشهور - فقد **يتوهم** وقوع التعارض بين استصحاب عدم قيام البينة فى هذا الطرف مع استصحاب عدم قيامها فى الطرف الآخر و لو على بعض المسالك فى الاستصحاب.

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

- إلتا ان الصحيح: ان استصحاب عدم قيام البينه فى الطرف الذى هو مورد لاستصحاب النجاسة لا يجرى فى نفسه حتى لو وافقنا الأصول الموضوعية لهذا الكلام، إذ يعلم على كل حال بنجاسته ظاهرا اما لقيام البينه أو الاستصحاب على نجاسته فيجرى استصحاب عدم البينه فى الطرف الآخر لإثبات طهارته.

العلم الإجمالي بالحكم الإلزامي الظاهري

- نعم هذا أيضا فارق فني في كيفية تخريج عدم المعارضة بين الأصول و عدم منجزية العلم الإجمالي بين العلم الإجمالي بالنجاسة الواقعية أو العلم الإجمالي بالنجاسة الظاهرية [١].

- [١]- وقد عرفت ان هذا الفارق الفني أيضا غير موجود لجريان الأصل الترخيصى عن الواقع المشكوك في مرتبة الشك في وجود حكم ظاهري إلزامي حقيقة.

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

- الفارق الثاني: ما يترتب على الفارق الأوّل، وهو أنّه إذا كان أحد طرفي العلم الإجماليّ موردا للأصل المثبت، و الطرف الآخر موردا للأصل النافي، كما لو قامت البيّنة على نجاسة أحد الإناءين معينا، و اشتبهه بإناء آخر، و كان أحدهما موردا لاستصحاب النجاسة، و الآخر موردا لاستصحاب الطهارة، فهنا كما نقول في فرض العلم الوجدانيّ بنجاسة أحد الإناءين بالرجوع إلى استصحاب الطهارة في الإناء المسبوق بالطهارة، كذلك نقول بذلك هنا،

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

• لكن يختلف الأمر في فلسفة الموقف الفنيّ،
 فهناك كُنّا نقول: إنّ استصحاب الطهارة في هذا
 الطرف غير مبتلى بالمعارض فيجري، و هنا
 نقول: إنّ استصحاب الطهارة في الإناء المسبوق
 بالطهارة يحتمل عدم حجّيته. لقيام البيّنة على
 خلافه، فنرجع إلى استصحاب عدم قيام البيّنة
 على النجاسة في ذلك المورد،

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

• ولا يعارض باستصحاب عدم قيام البيّنة على النجاسة في الطرف الآخر، فإن الطرف الآخر في نفسه مستصحب النجاسة، فإن بيننا على أن البيّنة لا تقدم على الأصل المطابق لها، بل يجريان معاً، فالاجتناب عن الإثناء الآخر منجز على أي حال - باستصحاب النجاسة، وضم منجز إلى منجز مع وحدة المنجز لا أثر له، فالبيّنة في ذلك الجانب، وجودها وعدمها على حد سواء، فلا يجري استصحاب عدم البيّنة هناك حتى يعارض استصحاب عدم البيّنة هنا،

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

- و إن بنينا على أنّ البيّنة تقدّم على الأصل الموافق لها، فالأمر أيضا كذلك، فإنه و إن كنا لا نعلم عندئذ بجريان استصحاب النجاسة في الطرف المسبوق بالنجاسة، لكننا على أي حال نعلم تفصيلا بتنجز الاجتناب عنه، إما لكونه موردا لاستصحاب النجاسة، أو لكونه موردا لقيام البيّنة على النجاسة، فلا يجرى استصحاب عدم البيّنة، و عليه فاستصحاب عدم البيّنة في الطرف الأوّل يكون - على أي حال - بلا معارض، و بعد إجرائه نتمسك باستصحاب الطهارة أو أصالتها، فالنتيجة هي عين النتيجة في فرض العلم الوجداني بالتكليف الواقعي،
إذن فإلى هنا لم ننته إلى أثر عملي للفرق بين العلمين.

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

• الفرق الثالث - و هو فارق عملى مترتب على الفرق الأول الذى تقدم يظهر فى الفرضية التى يقال فيها بجريان الأصل النافى الطولى فى أحد الطرفين بلا معارضة مع الأصل النافى فى الطرف الآخر،

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

- كما إذا علم إجمالا بنجاسة الماء أو التراب فإنه بعد تساقط قاعدة الطهارة أو استصحابها فيهما معا تجرى أصالة الحل فى الماء بالخصوص لتجويز شربه بلا معارض اما **للطولية** كما يقول به المحقق العراقى (قده)، أو **لإجمال دليل الأصلين العرضيين** كما يقول به السيد الأستاذ، أو **لمسانخة الأصلين المشتركين فى الطرفين بخلاف الأصل المختص** كما هو الصحيح.

العلم الإجمالي بالحكم الإلزامي الظاهري

- فانه على أحد هذه المباني يقال بالفرق بين العلم الإجمالي بالحكم الواقعي و العلم الإجمالي بالحكم الظاهري بالنجاسة و ان هذه البيانات انما تتم في الأول دون الأخير

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

- لأنه بناء على الأخير لا يتعارض الأصلان العرضيان ليقال بجريان الأصل الطولى و عدم دخوله فى المعارضة فى رتبة واحدة أو يقال بإجمال دليلهما و الانتهاء إلى دليل الأصل الطولى بلا معارض بل يكون حال الأصل الطولى و هو أصالة الحل فى الماء حال استصحاب الطهارة أو قاعدتها من حيث الشك فى تحقق موضوعها و كونه من باب اشتباه الحجة باللاحجة فلا يمكن الرجوع إليه لا ابتداء كما هو واضح و لا فى طول إجراء استصحاب عدم قيام البينة فى هذا الطرف لأنه معارض باستصحاب عدم قيامها فى الطرف الآخر و هما عرضيان و من سنخ واحد.

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

- بل بناء على القول بتقدم استصحاب الطهارة أو قاعدتها على أصالة الحل رغم موافقتهما فى المؤدى يعلم بعدم جريان أصالة الحل لقيام الحاكم فى موردها من البيئه أو استصحاب الطهارة [٢].

العلم الإجمالى بالحكم الإلزامى الظاهرى

- [٢]- قد اتضح عدم تمامية هذه الثمرة لعدم تمامية الفرق الأول بل تجرى أصالة الحل عن شرب الماء فى هذه المرتبة أى مرتبة الشك فى قيام البيئـة على الحرمة أو عن اهتمام الشارع بإيجاب الاحتياط و التحفظ على الملاك الإلزامى المفاد بالبيئـة فى هذا الطرف بلا معارض لكونه طوليا أو غير مسانخ.

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

• **الفارق الثالث:** ما يترتب - أيضا - على الفارق الأوّل في فرضية أخرى غير فرضية الفارق الثاني، و **يتجلى فيه الأثر العمليّ***،

• *** هذا الأثر لا يترتب بناء على مبنى العلية لعدم جريان الأصل المختص في صورتين فتأمل.** (مهدى الهادوى الطهراني)

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

- و ذلك كما إذا فرض في الطرفين أصلان عرضيان نافيان مع أصل طولي ناف، كما إذا فرض أنه يجري في كل من الطرفين استصحاب الطهارة، و في أحد الطرفين توجد في طول ذلك أصالة الحل، و في الطرف الآخر لا يوجد أصل ناف طوليّ في عرض أصالة الحل،

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

- و عندئذ إن كان العلم علماً وجدانياً بالحكم الواقعي، كنا نقول بالرجوع إلى أصالة الحلّ في الطرف الذي يوجد فيه هذا الأصل، إما لما يقوله المحقق العراقيّ قدس سره من أنه بناء على **الاقتضاء** يتعارض الأصلان العرضيان ويتساقطان، و تصل النوبة إلى الأصل النافي الطوليّ، و لا يسقط بالمعارضة لكونه طولياً، أو لما يقوله السيد الأستاذ من إجمال دليل الاستصحاب، لعدم شموله لكلا الاستصحابين، و كون شموله لأحدهما دون الآخر ترجيحاً بلا مرجح، و عدم إجمال دليل أصالة الحلّ، لاختصاصها في نفسها بأحد الطرفين،

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

- و أمّا في فرض العلم الإجماليّ بقيام البيّنة على نجاسة أحدهما المعين، فلا يمكن الرجوع إلى أصالة الحلّ في الطرف الذي يكون موردا لأصالة الحلّ، سواء كان الوجه في الرجوع إلى أصالة الحلّ في العلم الوجدانيّ بالحكم الواقعيّ هو البيان الأوّل، أو كان هو البيان الثاني.

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

• أمّا عليّ الأوّل فلائنه هنا لم يتعارض الأصلان العرضيان، بل أحدهما حجة، و الآخر غير حجة، و نعلم إجمالاً بان مورد أصالة الحلّ إمّا يوجد فيه الاستصحاب الحاكم على أصالة الحلّ، أو البيّنة الحاكمة عليها، فنعلم تفصيلاً بعدم جريان أصالة الحلّ.

العلم الإجماليّ في الأحكام الظاهريّة

- و أمّا على الثاني، فلأنّ دليل الاستصحاب ليس مجملا، لما قلنا من انّ الأصلين ليس كلّ منهما في نفسه حجّة، بل أحدهما حجّة و الآخر غير حجّة، فبناء على أنّ استصحاب الطهارة مقدّم على أصالة الحلّ نعلم - أيضا - تفصيلا بعدم جريان أصالة الحلّ، إما للاستصحاب، أو للبيّنة، و بناء على عدم تقدّمه عليه، تكون أصالة الحلّ حالها حال استصحاب الطهارة في هذا الطرف في الدخول في دائرة اشتباه الحجّة باللاحجّة، فإنّه نعلم إجمالا بانه إمّا أن لا يكون الاستصحاب في ذاك الطرف حجّة، لقيام البيّنة على الخلاف، أو لا يكون الاستصحاب و لا أصالة الحلّ في هذا الطرف حجّة، لقيام البيّنة على الخلاف.